تقييم أداء القطاع المالي في أفريقيا

د. نهلة أحمد أبو العز*

مستخلص

القطاع المصرفى بمثابة العمود الفقرى لاقتصادات الدول الافريقية، وهو الامر الذى يتطلب ان يكون هذا القطاع على درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية لضمان مساهمته الفعالة فى تحقيق النمو الاقتصادى بتلك الدول. ومن هذا المنطلق تتناول تلك الدراسة تقييم اداء القطاع المالى بالدول الافريقية مستخدمة فى ذلك مؤشرات الشمول والعمق المالى. ولقد خلصت الدراسة الى تفاوت اداء الانظمة المصرفية، نظراً لاختلاف مستوى التنمية المالية فى الدول الافريقية المختلفة، وبشكل خاص يمكن القول بأن كل من جنوب افريقيا، ونيجيريا، وموريشيوس وبعض دول الشمال الافريقى يمتلكون قطاعاً مصرفياً متطوراً الى حد كبير، بينما لوحظ ان معظم دول افريقيا جنوب الصحراء لديها قطاعاً مالياً يتسم بالضعف الملحوظ.

الكلمات المفتاحية: القطاع المالى، افريقيا، الشمول المالى، العمق المالى.

مقدمـــة

يسهم القطاع المصرفى اسهاماً كبيراً فى النشاط الاقتصادى ولاسيما فى الدول النامية، حيث يعد القناة الرئيسية لتدفق رأس المال، نظراً لقيامه بدور الوسيط المالى بين جمهور المقرضين والمقترضين، فمن خلاله يتم تجميع المدخرات وتوجهيها نحو الاستثمار فى المشروعات الاقتصادية المختلفة وبما يتفق مع سياسة الدولة الائتمانية، لذا اصبح تقييم اداء القطاع المصرفى والتحقق من مدى كفاءته قضية استراتيجية من اجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالى ككل خاصة فى وجه الصدمات المالية والاقتصادية.

وقد تزايد الاهتمام بدراسة اداء القطاع المالى فى الدول الافريقية عقب تزايد عدد البنوك بها ليصل الى اكثر من 1150 بنكا باجمالى حجم اصول مصرفية تبلغ 2356 مليار دولار وذلك وفقاً لبيانات عام 2017.، حيث تعتبر كل من جنوب افريقيا، ونيجيريا، وكينيا، وموريشيوس من اهم الدول الافريقية التى تمتلك اكبر قطاعاً مصرفياً بافريقيا، وكان هذا التزايد نتيجة لما تشهده اقتصادات تلك الدول من انفتاح اقتصادى يتبعه اجراءات التحرير المالى، مما ادى الى ظهور البنوك الاجنبية وغيرها من مزودى الخدمات المالية. وتمتلك البنوك الاجنبية العديد من المزايا

* أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة.

التنافسية منها قدرتها فى الحصول على رأس المال من مصادر تمويلية متعددة، واستفادتها من الابتكارات المالية واستخدامها للتكنولوجيا الحديثة لذلك تواجه البنوك المحلية الافريقية منافسة شديدة دفعتها الى تعديل اتجاهها وتحفيزها نحو تقليص التكاليف وزيادة العوائد وتحسين معدلات الاداء من اجل امكانية البقاء والاستمرار والنمو.

أهمية الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي هو العمود الفقري للقطاع المالي في أفريقيا، فهو القطاع الذي يستحوذ على معظم الأصول في غالبية الدول فيما عدا الدول متوسطة الدخل، حيث تستحوذ الأصول غير المصرفية فيها على ما يزيد عن50% من أصول القطاع المالي في دول مثل: ليسوتو، ناميبيا، سوازيلاند، جنوب أفريقيا. ومعظمها بنوك أجنبية تنتشر بشكل كبير في الدول الهشة اقتصادياً مثل :غينيا، وغينيا بيساو، ومدغشقر، وساوتومي وبرنسيب. بينما لا تظهر البنوك المملوكة للدولة الا في قلة من الدول مثل أثيوبيا، ورواندا، وسيشل، سيراليون . وقد بدأ مؤخرا انتشار صناديق المعاشات وأسواق الأوراق المالية ولكنها مازالت غير متطورة وتعاني من نقص السيولة في العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء .كما انتشرت مؤسسات التمويل الصغير في أفريقيا كوسيلة للتغلب على العوائق التي يواجهها الفقراء في الحصول على التمويل خاصة في المناطق الريفية. بالاضافة الى ظهور التمويل العقارى وان كان مازال محدودا من حيث حجم أصوله إلى اجمالي أصول القطاع المالي باستثناء ناميبيا وجنوب أفريقيا ودول شمال أفريقيا.

ولقد تبنت الدول الافريقية برامج الاصلاح الاقتصادى والتحرير المالى منذ اواخر ثمانينات القرن العشرين، وقد نتج عن هذا التحرير زيادة ملحوظة فى عدد البنوك بتلك الدول تفاوتت فى مستوى ادائها وفقاً لمستوى التنمية الاقتصادية والمالية فى كل دولة. ومن هنا تنبع اهمية الدراسة والتى تحاول تقييم اداء القطاع المالى فى الدول الافريقية، ويتوقف تقييم هذا القطاع على أربعة أنواع من المؤشرات وهم (الشمول المالي، العمق المالي، الكفاءة المالية، الاستقرار المالى).

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تقييم اداء القطاع المالى فى الدول الافريقية باستخدام مؤشرات الشمول والعمق المالى، بهدف استكشاف الخصائص المالية والتحديات الرئيسية التى تواجه القطاع المصرفى فى تلك الدول فى ظل تطبيق برامج الاصلاح المالى.

اشكالية الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفى من اهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى عملية التنمية الاقتصادية، لذلك وبعد مرور اكثر من عقدين من الزمان على برامج الاصلاح الاقتصادى والتحرير المالى التى بدأتها الدول الافريقية فانه يتعين تقييم الاداء المالى لها للوقوف على مدى تأثير تلك البرامج على كفاءة النظم المصرفية الافريقية، ومن ثم تتمثل اشكالية الدراسة فى محاولة الاجابة على التساؤل التالى:

هل ساهمت برامج الاصلاح والتحرير المالى التى اتبعتها العديد من الدول الافريقية فى تحسن الاداء المالى للقطاع المصرفى بها ؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة فى تقييم اداء القطاع المالى فى الدول الافريقية على ادوات التحليل المالى، والذى يتم من خلاله استخدام المقاييس الكمية لتقييم الاداء المالى للبنوك والتى تتضمن أربعة أنواع من المؤشرات وهم (الشمول المالي، العمق المالي، الكفاءة المالية، الاستقرار المالى).

أولاً: عرض مؤشرات الشمول المالى فى الدول الافريقية:

ويعني الشمول المالي مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال على الحصول على الخدمات المالية والمصرفية واستخدامها بفعالية وبتكلفة معقولة .[1] وفيما يلي مؤشرات الشمول المالي لكل من المؤسسات المالية والأسواق المالية بالدول الافريقية:

1) المؤسسات المالية:

أ- الكثافة المصرفية: ويعني عدد البنوك المتاحة لخدمة 100 ألف من السكان ويحسب كالتالى :

(عدد فروع البنوك | عدد السكان)*100,000 وكلما زادت قيمته عن ١ دل ذلك على تواجد مقبول للمصارف. وكلما انخفض عن ١ كلما دل على أن عدد البنوك غير كافي؛ وبالتالي لا تصل الخدمات المصرفية الى شرائح معينة من الأفراد.[2] ويتضح من الجدول رقم(1) أن متوسط عدد البنوك لكل100ألف من السكان قد بلغ 5 لدول أفريقيا جنوب الصحراء عام 2017، وتزايدت تلك النسبة في بعض الدول الأفريقية، وبشكل ملحوظ في دول الشمال الأفريقي مثل المغرب، وتونس، كذلك بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء وعلى رأسهم سيشل، والرأس الأخضر، وموريشيوس. ومن هنا يمكن القول بأن معظم النظم المصرفية فى افريقيا تتسم بانها متواضعة من حيث الكثافة المصرفية، كما تتركز معظم الفروع المصرفية فى الاماكن الحضرية لارتفاع تكلفتها فى الريف، وتزايد الفوارق بين اسعار الفائدة ورسوم الخدمات بين الريف والحضر.[3]

ب- عدد الحسابات البنكية التي يمتلكها البالغون (فوق 15سنة) بالمؤسسات المالية لكل١٠٠٠من السكان: ويظهر هذا المؤشر مدى الاقبال على المؤسسات المصرفية كوسيلة لتعبئة المدخرات وتوفيرها لتمويل الاستثمارات المختلفة، وكلما تزايد عدد هؤلاء المودعين والمقترضين كلما كان ذلك مؤشرا على المزيد من الوعى المصرفي.[4] وكما يتضح من جدول (1) بلغ متوسط عدد الحسابات للبالغين نحو651 لدول أفريقيا جنوب الصحراء لعام 2017، وقد تزايد عدد تلك الحسابات في عدة دول أفريقية مثل الرأس الأخضر اذ بلغت 1884، كذلك كينيا التي بلغت١٠١٣حساب لكل ألف من البالغين وهذا يدل على أن الفرد الواحد يمتلك أكثر من حساب بنكي. كما ارتفعت في تونس، وساوتومي وبرنسيب، وناميبيا، وغانا، وبتسوانا، في حين تراجعت بشكل ملحوظ في عدة دول مثل بروندى وتشاد وغينيا . ويوضح الشكل رقم (1) نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات بنكية فى عدد من الدول الافريقية عام 2017، حيث يتضح منه ان موريشيوس احتلت المركز الاول فنحو 82% من السكان البالغين فيها لديهم حسابات رسمية بالبنوك، يليها جنوب افريقيا بنسبة 70%، ثم بتسوانا بنسبة 52%، بينما كانت اقل الدول من حيث هذه النسبة كل من النيجر ومدغشقر وتشاد والكاميرون.

شكل رقم (1) نسبة البالغين (فوق 15 عام) الذين لديهم حسابات رسمية بالبنوك فى بعض الدول الافريقية عام 2017

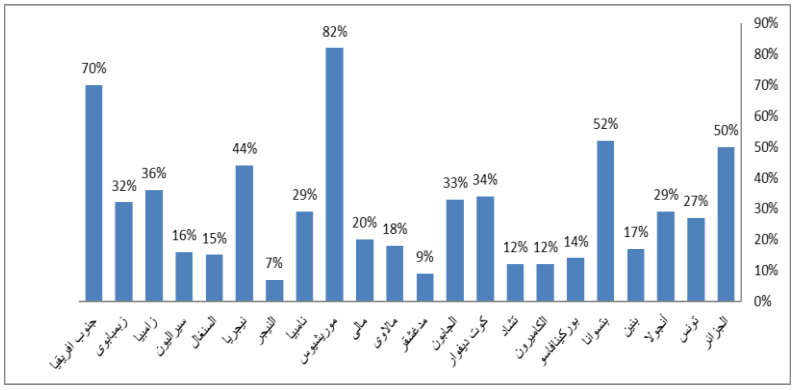

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى البيانات الواردة فى المرجع التالى:

The World Bank: Financial Inclusion Data, at:

http://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country

وبمقارنة هذا المؤشر ما بين افريقيا وباقى اقاليم العالم يتضح من الشكل رقم (2) ان متوسط عدد القروض لكل الف من السكان كان اعلى فى الدول المتقدمة اذ يصل الى 750 قرضاً، يليها دول امريكا اللاتينية والكاريبى، ووسط وشرق اوروبا، وفى افريقيا كانت دول الشمال الافريقى افضل حالاً من دول افريقيا جنوب الصحراء. وفيما يتعلق بالودائع جاءت الدول المتقدمة ووسط وشرق اوروبا فى الصدارة حيث يمتلك الفرد الواحد اكثر من حساب مصرفى، كذلك دول الشمال الافريقى اعلى من باقى دول افريقيا جنوب الصحراء.

وتجدر الاشارة ايضاً كما هو واضح من الشكل (3) ان معظم المقترضين فى الدول المتقدمة يعتمدون على البنوك والمؤسسات المالية الصغيرة، بينما فى دول افريقيا جنوب الصحراء يزداد الاعتماد على الاقتراض غير الرسمى من قبل الاصدقاء او العائلة، كذلك الامر بالنسبة للشركات فنحو 21% فقط من الشركات فى افريقيا فى افريقيا تتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، بينما ترتفع تلك النسبة لتصل الى 43% فى الدول النامية غير الافريقية. [5]

شكل رقم (2) متوسط عدد حسابات الودائع والقروض لكل الف من السكان فى افريقيا واقاليم العالم عام 2017

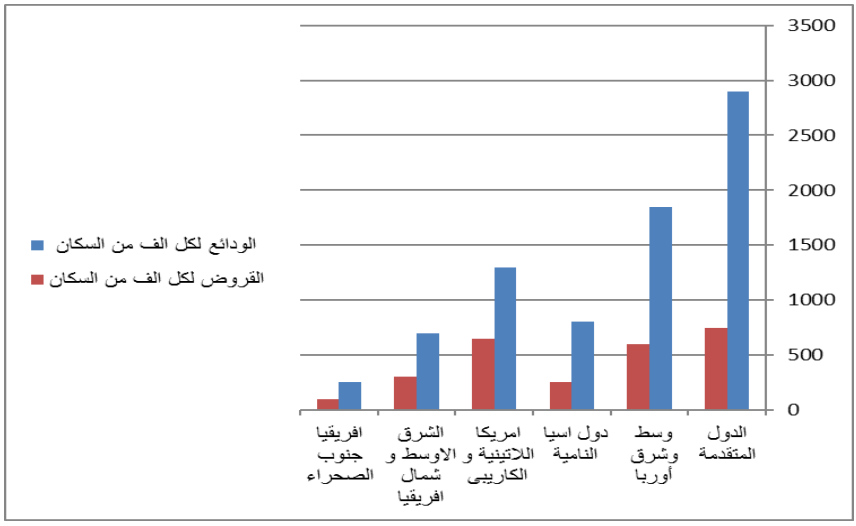

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى البيانات الواردة فى المرجع التالى:

IMF, Financial sector, at:

http://elibrary –data.omf.org/finddataReports.aspx?d=33120&e=170185

شكل رقم (3) نسبة البالغين (فوق 15 عام) المقترضين من مصادر التمويل الرسمية وغير الرسمية فى افريقيا واقاليم العالم خلال عام 2015

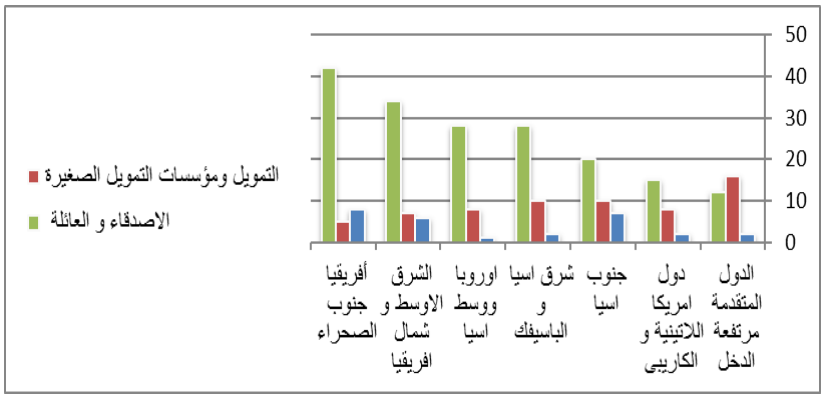

● المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى البيانات الواردة فى المرجع التالى

Asli Demirguc-Kunt,& Leora Klapper, Measuring Financial inclusion: the Global Finndex Database, policy Reacearch Working Paper, (Washington D.C.: The World Bank, April 2015) , p.38

ج- عدد مستخدمي ماكينات الصرف الآلى لكل 100 ألف من السكان: وهو مؤشر يوضح مدى توفير الخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا والتقنية الحديثة في تسهيل المعاملات المالية [6].وقد شهد عدد مستخدمي هذه الآلات تزايدا في معظم دول الشمال الأفريقي مثل تونس والمغرب ومصر وذلك كما يتضح من جدول (1). كذلك كان التزايد الكبير مقصور على قلة من دول أفريقيا جنوب الصحراء مثل :جنوب أفريقيا، وسيشل، والرأس الأخضر، وموريشيوس، وناميبيا .

د- مؤشر قوة الحقوق القانونية، وعمق المعلومات الائتمانية:ويعنى مؤشر قوة الحقوق القانونية: مدى تطور النظام القانوني والقضائي والقوانين الحاكمة لأنشطة القطاع المصرفي، بما يفعل من قدرته على الزام المقترضين بالدفع وضمان حقوق المودعين وانفاذ العقود .وتتراوح قيمته ما بين صفر الي ١٢وكلما ارتفعت قيمته كلما كان أفضل.[7] ويتضح من الجدول رقم (1) أن متوسط هذا المؤشر في دول أفريقيا جنوب الصحراء قد بلغ 5 لعام 2017، وقد تراجعت قيمة هذا المؤشر فى معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء، على حين ارتفعت في قلة من الدول مثل كينيا، ورواندا، وغانا، ونيجيريا، وليبيريا، وذلك كما اتضح من جدول رقم (1).

أما مؤشر عمق المعلومات الائتمانية: فهو المؤشر المعنى بدراسة مدى دقة ووضوح وسهولة الحصول على المعلومات الائتمانية من سجلات الائتمان العامة والخاصة لمختلف الشرائح من العملاء، وتتراوح قيمة المؤشر مابين. الى ٨ وكلما زادت القيمة دل ذلك على توافر المعلومات الائتمانية؛ وبالتالى سهولة اتخاذ قرار الاقتراض، كما أن عمق المعلومات الائتمانية يساعد في تجنيب أو تخفيض القروض المتعثرة، وهذا يعني حاجة العديد من الدول الأفريقية الى مزيد من الشفافية في توفير تلك المعلومات والحد من ارتباط الحصول عليها بالعلاقات السياسية وقوة الحقوق القانونية للمقترضين.[8] ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن متوسط قيمة هذا المؤشر في دول أفريقيا جنوب الصحراء قد بلغ 3 لعام ٢٠١٧، كما أن قيمته في معظم الدول الأفريقية تصل الى الصفر مما يشير إلى مشكلة كبيرة في الجانب المتعلق بالمعلومات المالية وان كان قد تحسن هذا المؤشر في بعض الدول مثل مصر، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وموريشيوس، وبتسوانا. وبشكل عام تتسم البنوك الافريقية بضعف البيئة المؤسسية والتشريعية، حيث صعوبة انفاذ العقود وحماية حقوق المودعين والمقترضين وطول الاجراءات القانونية، فقد يحتاج العملاء الى 35 خطوة فى المتوسط تصل مدتها الى 15 شهراً ويتكبدوا فيها نحو 43% من دخلهم من اجل الحصول على الائتمان من البنوك وانهاء الاجراءات المطلوبة.[9]

2)الأسواق المالية:

أ – القيمة المتداولة لأسهم الشركات (باستبعاد أعلى عشر شركات الى اجمالي القيمة المتداولة) وهو يشير الى قيمة الأسهم المتداولة لجميع الشركات المسجلة (باستبعاد أعلى عشر شركات) ونسبتها إلى اجمالى القيمة المتداولة للأسهم في أسواق الأوراق المالية، وكلما ارتفعت تلك النسبة كلما كان ذلك مؤشر على تداول تلك الأسهم وليس فقط تسجيلها في السوق المالي.[10] وبالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغ متوسط تلك النسبة ٣٧,٧% عام 2017، كما ترتفع في ليبيا، وجنوب أفريقيا وتونس على وجه الخصوص بينما تتراجع في معظم الدول خاصة دول أفريقيا جنوب الصحراء .

ب– رأس المال السوقي للشركات باستبعاد أعلى عشر شركات الى اجمالى رأس المال السوق: وهو عبارة عن العدد الإجمالي لأسهم رأسمال الشركات باستبعاد أعلى عشر شركات المقيدة بالبورصة سواء كانت محلية أو أجنبية مضروبة في أسعارها خلال فترة زمنية معينة

عادة ما تكون عام، ثم حساب نسبتها إلى اجمالى رأس المال السوقي.[11] ووفقا لبيانات الجدول رقم (١) فقد ارتفعت هذه النسبة فى كل من تونس، وليبيا، وجنوب أفريقيا، وموريشيوس .

ثانياً: عرض مؤشرات العمق المالى فى الدول الافريقية:

وتهتم مؤشرات العمق المالي بمدى مساهمة القطاع المالي والمصرفي في النمو الاقتصادى ممثلا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

1) المؤسسات المالية:

أ – نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي:ويعكس هذا المؤشر مدى اهتمام القطاع المصرفي بتمويل القطاع الخاص تطبيقا لمعايير وأسس الاصلاح الاقتصادي .وقد بلغت متوسط تلك النسبة في دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو17,7%عام٢٠١٧، كما ارتفعت في بعض الدول الأفريقية مثل موريشيوس، وتونس، وجنوب أفريقيا، والمغرب، والرأس الأخضر، وناميبيا، ومصر. بينما كانت أقل النسب في كل من: سيراليون والسودان، وتشاد، وأريتريا.

ويمكن القول بشكل عام ان متوسط نسبة الائتمان المصرفى للقطاع الخاص فى دول افريقيا بلغت نحو 16% من الناتج المحلى الاجمالى للقارة عام 2017 وهى اقل من غيرها من الدول المتقدمة والنامية[12]، اذ بلغت تلك النسبة 42,9% فى دول اوربا واسيا ونحو 40% فى دول امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى.

ب– نسبة أصول القطاع المصرفي الى الناتج المحلي الإجمالي: وهي النسبة التي تعكس حجم القطاع المصرفي في الاقتصاد محل الدراسة[13]، وقد بلغت متوسط تلك النسبة21% في أفريقيا جنوب الصحراء لعام ٢٠١٧، وكانت أكثر ارتفاعا في كل من:موريشيوس، والرأس الأخضر، والمغرب، وتونس، وجنوب أفريقيا، ومصر. بينما كانت أقل النسب في معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء خاصة في السودان وسيراليون.

نسبة أصول المؤسسات المالية غير المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي:وهي النسبة التي تعكس حجم القطاع غير المصرفي في الاقتصاد محل الدراسة[14]، وقد بلغت متوسط تلك النسبة 5,5% في أفريقيا جنوب الصحراء لعام ٢٠١٧. وكانت تلك النسبة أكثر ارتفاعا في جنوب أفريقيا.

2) الأسواق المالية:

أ – نسبة رأس المال السوقي للأسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي:ويقاس المؤشر

عن طريق قسمة رأس المال السوقي في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة على الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة لتوضيح مستوى مساهمتها في النمو الاقتصادي. وقد بلغت متوسط تلك النسبة50% في أفريقيا جنوب الصحراء لعام٢٠١٧، وكانت هذه النسبة أكثر ارتفاعا في كل من جنوب أفريقيا وموريشيوس والمغرب، بينما انخفضت بشكل كبير في معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء

ب- نسبة اجمالى القيمة المتداولة للأسهم الى الناتج المحلي الإجمالي: وتأخذ هذه النسبة في الاعتبار الأسهم التي يتم تداولها بالفعل من اجمالي الأسهم المسجلة ومعرفة طبيعة مساهمتها في النمو الاقتصادي. وقد بلغت متوسط تلك النسبة 2,6% في أفريقيا جنوب الصحراء لعام٢٠١٧، وكانت مرتفعة بشكل كبير في جنوب أفريقيا اذ بلغت ٧٠,٨%، بينما انخفضت في معظم الدول الأفريقية خاصة جنوب الصحراء .

ثالثاً: مؤشرات الكفاءة المالية:

1) <u>مؤشرات الكفاءة المالية للمؤسسات المالية</u>

أ- هامش سعر الفائدة: ويقصد به الفرق بين سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على الاقراض وسعر الفائدة على الايداع. [15]وكلما انخفضت الكفاءة المالية لتلك المصارف زاد هامش الفائدة فهي تعتبر الأعلى في أفريقيا خاصة في الدول منخفضة الدخل مقارنة بغيرها من الدول النامية، اذ بلغ متوسطها في دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو 6,5 نتيجة تراجع أسعار الفائدة على الايداع وارتفاع أسعار الفائدة على الاقراض.[16] ويتضح من الجدول رقم (٣) ارتفاع هامش الفائدة في العديد من الدول الأفريقية كان أبرزها جمهورية الكونغو الديمقراطية،وساوتومي وبرنسيب وليسوتو، وموزمبيق، وانجولا.

ب- نسبة التكاليف التشغيلية الى اجمالي الدخل: وتشير إلى نصيب التكاليف التشغيلية من اجمالي الدخل لتلك البنوك، وكلما زادت تلك النسبة دل ذلك على تراجع مستوى الكفاءة. ومن الجدول رقم (٣) يتضح ارتفاع تلك النسبة لتتعدى حاجز 90% في كل من مالي،وأوغندا، وموزمبيق، والكاميرون، وكوت ديفوار، وبوروندى، وتوجو.

ج- نسبة العائد على الأصول: وتعني هذه النسبة مدى قدرة البنوك على ادارة أصولها واستثمارها بما يولد أرباح خلال فترة زمنية معينة، وكلما تزايدت تلك النسبة كان ذلك مؤشرا على كفاءة المصارف على التحكم في تكاليفها ورفع مستوى هامش أرباحها أو التحسين من مستوى جودة ومنفعة الأصول التي يتم الاستثمار فيها أو كليهما .[17] ومن الجدول رقم (٣) يتضح أن

متوسط تلك النسبة في دول أفريقيا جنوب الصحراء قد بلغ ١,55 .%وقد تزايدت تلك النسبة في بعض الدول الأفريقية مثل مدغشقر، ومالاوي، والنيجر، وسيشل. بينما بلغت أدناها في معظم الدول الأفريقية خاصة في ليبيا، وبوروندى، وتوجو، والسنغال.

د- نسبة العائد على حقوق الملكية: وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة ونجاح البنك في في استثمار موارده الذاتية بما يسهم في زيادة ربحيته وتعظيم قيمة أسهمه في السوق المالي، الأمر الذي يؤثر بشكل ايجابي على درجة الأمان المصرفي له. كما تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة، حيث أنه بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائدا مناسبة . [18]ومن الجدول رقم (٣) يتضح أن متوسط تلك النسبة في دول أفريقيا جنوب الصحراء قد بلغ14,4% وقد تزايدت في بعض الدول الأفريقية مثل أثيوبيا، ومدغشقر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيشل .بينما سجلت أقل قيمة في كل من: ليبيا، وموريتانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيريا، وساوتومي وبرنسيب.

2) مؤشر الكفاءة للأسواق المالية:

أ- معدل دوران الأسهم: ويعبر هذا المؤشر عن نسبة إجمالى القيمة المتداولة للأسهم إلى إجمالي قيمة رأس المال السوقي، كما يعكس أيضا طبيعة الطلب على الأسهم . ومن الجدول رقم (٣) يتضح أن متوسط تلك النسبة في دول أفريقيا جنوب الصحراء قد بلغ7 %، وقد تزايد هذا المعدل في بعض الدول الأفريقية مثل مصر وتنزانيا، بينما ينخفض في معظم الدول خاصة دول أفريقيا جنوب الصحراء .

رابعا: مؤشرات الاستقرار المالي :

مؤشرات الاستقرار المالي للمؤسسات المالية:

أ- درجة التركز: ويوضح طبيعة السوق الذي يحكم عمل الصناعة المصرفية، ويعبر عنه مايعرف بمؤشر درجة التركزConcentration Rate، والذي يحسب باستخدام مقياس Herfondahl- Hirschman Index (HHI)الذي يهتم بنصيب أكبر ثلاثة بنوك من اجمالى أصول القطاع المصرفي في الدولة محل الدراسة، وتتراوح قيمته ما بين 100%، من حصة السوق (احتكار كامل)، وصفر % (منافسة كاملة).[19] وبالنسبة للقطاع المصرفي في أفريقيا،وعلى الرغم من تزايد درجة المنافسة في هذا القطاع، إلا أنه ما زال يعاني من التركز، حيث بلغ متوسط درجة التركز في دول أفريقيا جنوب الصحراء نحو75,4%، وذلك مقارنة بما

نسبته 66,4% فى دول امريكا اللاتينية والكاريبى، و 64,4% فى دول اوروبا ووسط اسيا، و 46,7% فى دول شرق اسيا والباسفيك [20](انظر الشكل رقم 4)، كما ارتفعت لتصل الى100% في بعض الدول مثل بوروندى وسيراليون وتوجو وغينيا وجامبيا مما يدل على وجود احتكار كامل للسوق من قبل أكبر ثلاث بنوك، كما ترتفع تلك النسبة لتزيد عن90% في كل من ليسوتو والجابون والسودان. وان كانت قد بلغت أدناها في قلة من الدول مثل: غانا وتونس وكينيا .

شكل رقم (4) نسبة اصول البنوك الاجنبية من اجمالى اصول القطاع المصرفى فى افريقيا ودول العالم عام 2017

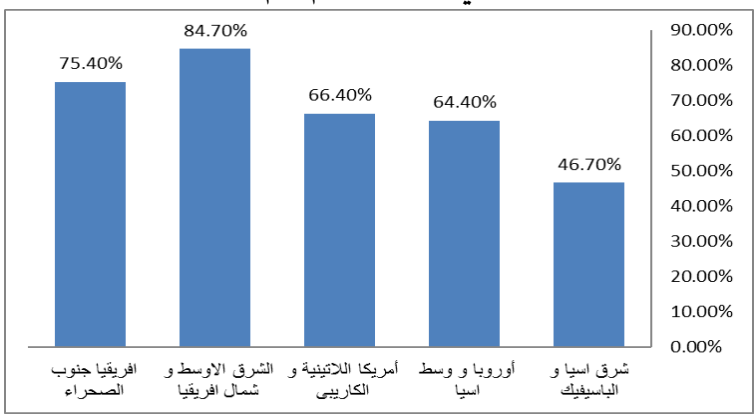

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى البيانات الواردة فى المرجع التالى:

world bank global financial development: Bank Concentration %, at:

http://www.quandl.com/data/WGFD-World-Bank-Global-Financial-Development?keyword=concentration%20rate%20%20development%20countries

ب – مؤشرZ Score – :: يستخدم لقياس مدى الاستقرار المالي للبنوك التجارية وما اذا كان يواجه اعسار مالى من عدمه، وكلما زادت قيمته لعلى مستوى أعلى من الاستقرار المصرفي وتراجع المخاطر التي يتعرض لها القطاع .[21] وقد زادت درجة استقرار القطاع المصرفي بشكل كبير في كل من: المغرب، والجزائر،وتونس، ومصر، ونيجيريا وجنوب أفريقيا وموريشيوس، وسوازيلاند، وبلغت أدناها في توجو وزامبيا وساوتومي وبرنسيب، بينما بلغ متوسطها نحو8,44 في دول أفريقيا جنوب الصحراء لعام 2017. ويوضح الشكل رقم (5) متوسط قيمة هذا المؤشر لبعض الدول الافريقية عام 2017 بناء على البيانات الواردة فى جدول (4).

شكل رقم (5) متوسط قيمة مؤشرZ – Score فى بعض الدول الافريقية عام 2017

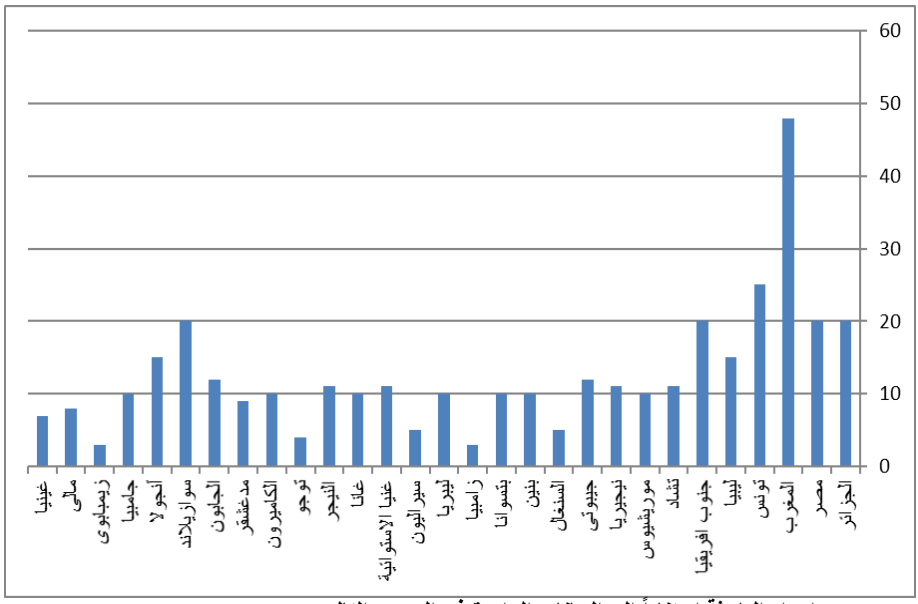

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى البيانات الواردة فى المرجع التالى:

world bank global financial development: Bank Z-score, at: http://www.quandl.com/data/WGFD-World-Bank-Global-Financial-Development?keyword=Z-score%D9%8F%20%20

ج- نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض: تقاس جودة الأصول باستخدام نسبة القروض المتعثرة "قبل خصم مخصصات خسائر البنوك الى اجمالى القروض .وتعنى القروض المتعثرة تلك القروض التي فشلت البنوك في تحصيلها من المقترضين بسبب تعثرهم في السداد وعدم تقديم الضمانات الكافية للحصول عليها كمؤشر للجدارة الائتمانية لهؤلاء المقترضين. وتعتبر تلك النسبة مؤشرا على مدى قوة القطاع المصرفي من عدمه فكلما تزايدت يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص السيولة المتاحة لدى البنوك ؛ وبالتالى ضعف قدرتهاعلى الاقراض أو الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين مما يؤدى الى اعسار أو افلاس البنوك .ويقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة قيمة القروض المتعثرة قبل خصم مخصصات خسائر البنوك على اجمالى القروض. [22] ووفقا للجدول رقم (4) فقد بلغ متوسط تلك النسبة 6% في أفريقيا جنوب الصحراء، وتزايدت تلك القروض بشكل كبير في بعض الدول مثل سيراليون والسنغال وغانا وتونس. وان كان القطاع المصرفي في أفريقيا يتسم بشكل عام بتزايد القروض غير العاملة أو

المتعثرة لعدة أسباب تتلخص فيما يلي:

الاقراض من الداخل:ويعني توجيه القروض لفئة معينة تعمل داخل القطاع المصرفي وعدم وجود نظام محكم لمنح الائتمان، حيث يتساهل بعض المسئولين في منح الائتمان لمعارفه وأقاربه دون ضمانات كافية، وقد كان هذا النوع من الاقراض هو المساهم الأكبر في فشل العديد من البنوك المحلية في أفريقيا . وقد ساهم في تزايد الاقراض من الداخل عاملين رئيسيين هما: مشاركة السياسيين في القطاع المصرفي كمساهمين أو مدراء للبنوك المحلية، واستخدام العلاقات السياسية للحصول على ودائع القطاع العام، مما أثر سلبا على سلامة القطاع المصرفي .والتركيز المفرط للملكية، ففي العديد من البنوك الأفريقية تقع ملكية معظم الأسهم في أيدي شخص واحد أو أسرة واحدة، ويفتقر معظم مديريها الاستقلالية في قراراتهم التنفيذية والادارية عن هؤلاء الملاك.[23]

التعامل مع مقترضين مرتفعي المخاطر: حيث عادة ما تفشل البنوك في اختيار المقترض ذو الجدارة الائتمانية والقادر على سداد ديونه؛ ويرجع ذلك إلى عدم اجراء البنوك للتحليلات المالية بشكل كامل ودقيق ؛ نظرا لقلة خبرة موظفي الائتمان والمحللين المالي بالبنك ؛ ونتيجة لارتفاع درجة المخاطر المحتملة ترفع البنوك من أسعار الفائدة على الاقراض، في ظل تراجع أسعار الفائدة على الادخار مما يضعف من جذب المدخرات وتعبئة الأموال. بالاضافة إلى تزايد عمليات الاقتراض البيني للبنوك بأسعار فائدة مرتفعة[24] .

عدم استقرار الاقتصاد الكلى: قد تنتج أيضا مشكلة القروض المتعثرة لأسباب خارجة عن ارادة البنك تتمثل في دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش والتباطؤ وعدم الاستقرار .وخاصة موجات التضخم، حيث مرت العديد من الدول بمعدلات تضخم مرتفعة ومتقلبة للغاية، مما يؤدي إلى صعوبة تقييم القروض نتيجة ضعف القدرة على التنبؤ بتلك التقلبات الاقتصادية سواء كانت لأسعار الصرف أو أسعار الأصول والأرباح التي يمكن أن يحققها المقترضين من أعمالهم[25].

د – نسبة رأس مال البنوك الى الأصول المرجحة بالخطر: تقاس درجة ملاءة المصارف من خلال نسبة كفاية رأس المال **Capital Adequacy** أي نسبة رأس المال الاجمالى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند أو التكميلي) إلى الأصول المرجحة بالخطر **Capital to Risk (Assets Ratio CRAR)**، وقد حددتها لجنة بازل 1، و ٢ بما يعادل أو يزيد عن 8%، ثم تغيرت تلك النسبة وفقا لمعايير بازل 3 بما نسبته10,5%، وقد استطاعت معظم الدول

الأفريقية تحقيق تلك النسبة وان كانت أحيانا تشير الى تحفظ البنوك في منح الائتمان تخوفا من المخاطر المحيطة به .وقد بلغ متوسط تلك النسبة 17,9% في دول أفريقيا جنوب الصحراء لعام 2017.

1- مؤشر الاستقرار المالي للأسواق المالية ومؤشر التقلب في أسعار الأسهم: ويقاس بالانحراف المعياري للعائد على مؤشر الأسهم الوطني خلال فترة مدتها360يوم. وقد بلغ متوسط هذا المؤشر ماقيمته ١٢,٣في دول أفريقيا جنوب الصحراء لعام ٢٠١٧، وقد تزايد بشكل ملحوظ في كل من ليبيا ونيجيريا وناميبيا .

خامساً: أهم التحديات التى تواجه القطاع المالى فى افريقيا:

شهد القطاع المصرفى فى القارة الافريقية تطورات جذرية فى اطار تطبيق برامج الاصلاح المصرفى والمالى، حيث ساهم فى ذلك تحسن البيئة المصرفية التى يعمل بها القطاع، فضلاً عن الاستقرار السياسي، وكذلك التطورات التنظيمية والتكنولوجية. كما ارتكز هيكل القطاع المصرفى على البنوك التجارية بشكل ملحوظ، والتى تنوعت ملكيتها ما بين القطاعين العام والخاص، وان كانت البنوك الحكومية قد تراجعت للغاية مع التوسع فى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والمالى، ليفسح المجال امام البنوك الخاصة وخاصة الاجنبية. وعلى الرغم من ذلك استمرت العديد من المشكلات التى يعانى منها القطاع المصرفى فى القارة الافريقية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:[26]

1- صغر حجم المصارف الافريقية، فعلى الرغم من التطور الذى شهدته المصارف الافريقية من حيث زيادة اصولها ورؤوس اموالها، الا ان هذه المصارف لازالت تعانى من صغر احجامها مقارنة مع المصارف الاخرى فى الاسواق الدولية.وتبرز فى هذا المجال اهمية التحرك فى عمليات الاندماج فيما بين المصارف الافريقية لتكون وحدات اقوى واكثر فعالية.

2- يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفى فى عدد من الدول الافريقية بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام وان كان بدرجات متفاوته، وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العام فى المصارف، الا ان القطاع العام ما زال يمتلك حصة كبيرة فى الجهاز المصرفى فى عدد من هذه الدول.

3- ندرة تواجد البنوك فى المناطق الريفية، وقلة الوعى المصرفى بين عامة الناس.

4- ضعف البيئة القانونية والتنظيمية التى يعمل فى اطارها القطاع المصرفى حيث ما زال هناك عقبات تتعلق بحماية الحقوق القانونية للمودعين والمقترضين، وطول الاجراءات القانونية

وارتفاع تكلفتها.

5- صعوبة الحصول على المعلومات الائتمانية وافتقار عملاء البنوك فى العديد من الدول الافريقية الى ما يكفى من المعرفة عن اهم الخدمات البنكية المتاحة لهم.

6- لا زال القطاع المصرفى فى افريقيا يواجه مشكلة القروض المتعثرة فى ظل تراجع الجدارة الائتمانية للمقترضين.

7- ارتفاع درجة التركز فى الصناعة المصرفية خاصة فى دول افريقيا جنوب الصحراء. والذى يتمثل فى ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الاصول المصرفية، الامر الذى يحد من المنافسة مما يؤثر بدرجة جوهرية على اداء السوق.

8- تراجع الوعى بشأن استخدام الخدمات المالية الحديثة خاصة فى دول افريقيا جنوب الصحراء.

حيث لازالت المصارف الافريقية فى حاجة الى زيادة مستوى الاستثمار فى التكنولوجيا المصرفية الحديثة لتكون قادرة على مواكبة المنافسة فى الاسواق الداخلية والخارجية.

9- توجيه الائتمان لقطاعات بعينها تشجعها الدولة حتى وان لم تكن لها ميزة نسبية فى هذا القطاع، كما فى حالة كينيا وتنزانيا واوغندا ورواندا حيث يوجهون معظم الائتمان نحو قطاع الاعمال والانشطة التجارية والسياحية مما تسبب فى استمرار مشكلة القروض المتعثرة.

10- ضعف الافصاح والرقابة، خيث لازالت العديد من الدول الافريقية تفتقر الى الحد الادنى المطلوب للافصاح والشفافية مما يجعل من الصعب المقارنة بينها وبين المصارف الدولية، وفى الكثير من الحالات يمثل هذا الامر تحدياً كبيراً امام المصارف فى الدول المعنية نظراً للحاجة الى الكثير من الجهد لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الاجانب.

11- اما على صعيد التحديات الخارجية التى يواجهها القطاع المالى والمصرفى فى الدول الافريقية فانها تتمثل فى التغيرات السريعة فى البيئة العالمية التى يتعامل فيها، وهنا لابد من التأكيد على دور قوى العولمة بما تضمنته من تخفيضات فى الحواجز الجمركية وغير الجمركية امام التجارة العالمية وتزايد لدور الشركات متعددة الجنسيات وارتفاع مستوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة. واصبح من الصعوبة بمكان وجود نشاط اقتصادى لا يعتمد على الخدمات المصرفية والمالية. كذلك فقد ادت عالمية الخدمات المصرفية الى بروز ظاهرة التركز المصرفى بشكل اكبر، الامر الذى يعكسه تكوين مصارف وبيوت للاوراق المالية عملاقة بما يكسبها القدرة على المنافسة الدولية. وبالنسبة للدول الافريقية فمن الضرورى القيام بتعزيز قدرة القطاع

المصرفى والمالى فيها على المنافسة من خلال الاسراع فى مسيرة الاصلاح فى هذا القطاع، كما يتعين الاسراع بتحرير التعامل المصرفى والمالى عبر حدود الدول الافريقية.

خاتمة:

تناولت الدراسة تقييم اداء القطاع المالى فى الدول الافريقية، واتضح من العرض تفاوت اداء الانظمة المصرفية فى تلك الدول، حيث شهدت مؤشرات الشمول المالى تحسناً ملحوظاً فى قلة من الدول الافريقية مثل جنوب افريقيا، موريشيوس، سيشل، نيجيريا، كذلك بعض دول الشمال الافريقي مثل مصر وتونس والمغرب. فى الوقت الذى استمرت فيه العديد من المشكلات التى تتعلق بندرة تواجد فروع البنوك فى المناطق الريفية، وقلة الوعى المصرفى، وضعف البيئة القانونية والتنظيمية التى يعمل فى اطارها القطاع المصرفى، وكذلك صعوبة الحصول على المعلومات الائتمانية.

اما فيما يتعلق بمؤشرات العمق المالى، فقد تزايد حجم القطاع المصرفى فى قلة من الدول الافريقية وهى الدول متوسطة الدخل، كما تحسن اداء البنوك من حيث عملية الوساطة المالية حيث تزايدت نسبة الائتمان المالى والمصرفى الى الناتج المحلى الاجمالى فى معظم الدول الافريقية، فى الوقت الذى جاءت فيه مؤشرات الربحية مقبولة الى حد كبير خاصة فى الدول الافريقية ذات الاسواق الناشئة. يضاف الى ذلك ارتفاع درجة الاستقرار المصرفى فى افريقيا، حيث ارتفع مؤشر Z-Score فى معظم الدول. وان كان القطاع المصرفى فى افريقيا لا يزال يواجه عدة مشكلات اهمها القروض المتعثرة فى ظل تراجع الجدارة الائتمانية للمقترضين، وكذلك ارتفاع درجة التركز فى الصناعة المصرفية خاصة فى دول افريقيا جنوب الصحراء.

وبناء على ما تقدم ومن اجل تعزيز نمو وتطور القطاع المالى فى الدول الافريقية توصى الدراسة بتنفيذ اصلاحات اوسع نطاقاً واكثر عمقاً فى معظم هذه الدول تتضمن الاسراع فى تخصيص المؤسسات العامة، والارتقاء بمستوى البنية التحتية وتحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة، وتحديث النظام المالى، بالاضافة الى المحافظة على بيئة اقتصاية كلية مستقرة.

جدول رقم (1)
مؤشرات الشمول المالي في أفريقيا لعام 2017

المؤشر	مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات المالية						مؤشرات الشمول المالي للأسواق المالية	
الدولة	الكثافة المصرفية (عدد فروع البنوك لكل 100 ألف من السكان)	نسبة البالغين فوق 15 سنة الذين لديهم حسابات بنكية.	عدد مستخدمي ماكينات الصرف الألي لكل 100 ألف من السكان	مؤشر قوة الحقوق القانونية	عمق المعلومات الائتمانية	القيمة المتداولة لأعلى عشر شركات إلى إجمالي القيمة المتداولة.	إجمالي رأس المال السوقي للشركات باستثناء أعلى عشر شركات إلى إجمالي رأس المال السوقي
الجزائر	5.3	331.77	8.26	2	0	–	–
تونس	19.9	900.97	26.6	3	6	37.4	26.5
المغرب	24.6	–	26.19	2	7	–	–
ليبيا	–	–	–	0	0	43.4	54.9
مصر	4.6	369.5	13.78	2	8	–	–
السودان	3.2	–	4.5	–	0	–	–
جنوب السودان		36.97	–	2	0	–	–
جيبوتي	6.4	132.59	8.87	1	0	–	–
افريقيا الوسطى	–	–	6	0	–	–	–
الصومال	–	–	6	0	–	–	–
تشاد	–	30.64	1.14	–	–	–	–
غانا	7.2	599.33	10.26	7	5	–	–
كينيا	5.6	1315.6	10.16	7	7	0.7	–
أوغندا	3	206.3	4.55	6	7	–	–
تنزانيا	2.5	–	6	5	6	–	–
رواندا	61	146	5.7	11	8	–	–

بوروندي	2.9	29.66	1.28	–	0	–	–
أريتريا	–	–	–	2	0	–	–
أثيوبيا	–	136	–	3	0	–	–
الكونغو الديمقراطية	4	145	8.19	6	2	–	–
نيجيريا	4.9	661.89	16	7	0	–	–
كوت ديفوار	4.8	199.75	6.86	6	–	–	–
توجو	5	253.5	–	6	0	–	–
أنجولا	11.7	175.6	21.19	1	–	–	–
سيراليون		157.5	–	5	0	–	–
مالي	5.7	141.9	4.39	6	0	–	–
تشاد	1	30.46	–	–	–	–	–
موريتانيا		–	–	–	–	–	–
النيجر	8.1	48.87	1.47	6	0	–	–
بوركينا فاسو	–	–	3.64	6	0	–	–
جامبيا	9.1	–	–	5	0	–	–
غينيا	2.3	70.46	1.95	6	0	–	–
غينيا بيساو	2.5	89.46	–	6	0	–	–
بنين	3.3	167.8	4.4	6	0	–	–
الرأس الأخضر	33.9	1884	64.17	6	0	–	–
السنغال	4.6	163.4	5.34	6	0	–	–
ليبريا	–	–	–	9	0	–	–
ساوتومي وبرنسيب	31.1	908	26.6	0	0	–	–
جنوب أفريقيا	10.5	–	69.28	5	7	59.4	75.9
بتسوانا	7.9	596	30.48	5	6	–	–
جزر القمر	2.8	–	4.88	6	2	–	–
ليسونو	–	–	13	5	5	–	–
مدغشقر	2.1	–	2.29	3	0	–	–

مالاوي	3.3	103.5	5	3	0	–	–
موريشيوس	24	–	54.6	6	7	–	40.3
موزمبيق	–	–	10.30	1	4	–	–
ناميبيا	12.8	876.6	–	5	7	–	–
سوازيلاند	6.7	–	31.88	4	6	–	–
زامبيا	4.7	–	11	7	6	–	–
زيمبابوي	14.4	–	6.23	5	5	–	–
غينيا الاستوائية	6.8	343.79	10.13	6	–	–	–
الجابون	–	228	–	6	2	–	–
سيشل	54.8	–	67.5	2	6	–	–
الكاميرون	–	–	6	–	–	–	–
متوسط أفريقيا جنوب الصحراء	5	651,66	–	5	3	37,7	–

Source: World Bank Global Financial Development, at

: https://www.quandl.com/data/WGFD-World-Bank-Global-Financial-Development

The World Bank: Financial Inclusion Data, at:

http://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country

The World bank, Financial Sector, at:

https://data.worldbank.org/topic/financial-sector?view=chart

جدول رقم (2) : مؤشرات العمق المالي في أفريقيا لعام 2017

المؤشر	مؤشرات العمل الحالي للمواصفات المالية			مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية	
الدولة	نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة أصول القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الاجمالي	نسبة أصول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة رأس المال السوقي للاسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إجمالي القيمة المتداولة للأسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
الجزائر	17.2	51.8	0.3	-	–
تونس	72.3	79.7	3.9	-	1.38
المغرب	64.3	86.4	–	56.8	2.75

ليبيا	–	22	–	-	–
مصر	24.66	69.6	–	18.7	6.18
السودان	6.7	9.9	–	-	–
جيبوتي	29.5	–	–	-	–
افريقيا الوسطى	–	16.5	–	-	–
غانا	17.5	26.4	–	-	0.35
كينيا	32.34	44.5	–	25.3	2.53
أوغندا	12.6	17.8	–	30.7	0.09
تنزانيا	13.6	19.3	–	7.8	0.9
رواندا	19.7	23.8	–	-	–
بوروندي	15.9	21.5	2	-	–
أريتريا	10	–	–	-	–
أثيوبيا	17.2	–	–	-	–
الكونغو الديمقراطية	20.7	22.3	–	-	–
نيجيريا	14	19	–	7.4	0.86
كوت ديفوار	20.8	28.7	–	34.2	1.35
توجو	33.8	–	–	-	–
أنجولا	21.6	36.4	–	-	–
سيراليون	5	14.3	–	-	–
مالي	22.7	28.5	–	-	–
موريتانيا	27.5	–	–	-	–
النيجر	14.4	18.9	–	-	–
بوركينافاسو	28.9	38.7	–	-	–
جامبيا	13	39.4	–	-	–
غينيا	12.7	17.4	–	–	–
غينيا بيساو	10.7	–	–	–	–
بنين	21.5	30.7	–	–	–
الرأس الأخضر	60.8	84.7	–	–	–
السنغال	31.7	–	–	–	–

ليبيريا	16.7	18.6	–	–	–
ساوتومي وبرنسيب	24.9	25.9	–	–	–
جنوب افريقيا	66.3	77.9	117.8	322.7	70.87
بتسوانا	32.4	–	–	–	0.94
ليسوتو	18	20.5	–		–
مالاوي	10.4	–	–	64.9	0.44
موريشيوس	102	122.8	–	–	3.77
موزمبيق	30.9	46.6	–	–	–
ناميبيا	50.7	28.2	–	–	0.39
سوازيلاند	19.8	23.5	–	17	
زامبيا	13.6	19.5	6.9	–	0.08
غينيا الاستوائية	14.4	14.8	–	–	–
الجابون	14.9	–	–	–	–
سيشل	25.2	–	–	–	–
الكاميرون	14.5	–	–	–	–
أفريقيا جنوب الصحراء	17.7	21.07	5.5	50	2.6

Source:

World Bank Global Financial Development, at: https://www.quandl.com/data/WGFD-World-Bank-Global-Financial-Development

The World Bank: Financial Inclusion Data, at:

http://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country

The World bank, Financial Sector, at: https://data.worldbank.org/topic/financial-sector?view=chart

جدول رقم (3): مؤشرات الكفاءة المالية في أفريقيا لعام 2017

المؤشر	مؤشرات الكفاءة للمؤسسات المالية				مؤشرات الكفاءة للأسواق المالية
الدولة	هامش سعر الفائدة	نسبة التكاليف التشغيلية للبنوك الى إجمالي الدخل	نسبة العائد على الأصول المصرفية	نسبة العائد على حقوق الملكية	معدل دوران الأسهم
الجزائر	6.3	43.8	1.23	11.44	–
تونس	–	91.7	1.03	10.20	14.3
المغرب	–	73.5	0.96	9.84	5.72
ليبيا	–	130.3	0.09	1.26	–
مصر	5.7	45.7	1.73	21.22	23.8
السودان	–	53.7	-	-	–
جيبوتي	9.6	54.6	-	-	–
افريقيا الوسطى	–	88	1.02	6.09	–
تشاد	–	51.9	1.18	13.3	–
غانا	–	69.6	2.84	20.35	1.72
كينيا	7.9	68.99	2.63	17.39	7.90
أوغندا	–	94.8	1.88	11.44	0.9
تنزانيا	–	79.6	1.66	12.6	22.2
رواندا	–	72.7	2.2	13.67	–
بوروندي	–	130.7	0.48	3.25	–
أثيوبيا	–	49	2.96	43.43	–
الكونغو الديمقراطية	15.6	–	1.65	36.55	–
نيجيريا	9.4	79.6	1.36	9.91	8.04
كوت ديفوار	1.5-	125.8	1.28	18.99	4.68
توجو	1.5–	166	0.57	9.3	–
أنجولا	10.2	67.9	1.84	18.2	–
سيراليون	–	68.4	2.80	18.46	–

مالي	1.5-	95	1	14.66	-
موريتانيا	-	155.9	0.72	4.30	-
النيجر	1.5-	61.9	3.36	27.9	-
بركينافاسو	1.5-	-	1.53	20.30	-
جامبيا	-	61.8	-	-	-
غينيا بيساو	1.5-	-	-	-	-
بنين	1.5-	126.5	1.46	19.92	-
الرأس الأخضر	7	-	1.50	7.14	-
السنغال	1.5-	100	0.72	9.02	-
ليبيريا	9.7	-	0.78	6.90	-
ساوتومي وبرنسيب	15.5	102	0.96	6.90	-
جنوب افريقيا	3.3	93.9	0.92	15.05	14.4
بتسوانا	5.2	83.17	1.55	14.97	-
ليسوتو	10.5	114.8	2.76	26.47	-
مدغشقر	-	-	4.19	37.75	-
مالاوي	-	79.5	4.14	22.07	1.97
موريشيوس	3.3	51.8	0.97	9.7	6.07
موزمبيق	10.4	94.6	1.89	14.4	-
ناميبيا	4.2	78.8	2.55	22.24	1.80
سوازيلاند	7.3	78.6	2.86	21.66	-
زامبيا	4.7	119.3	1.65	11.29	5.68
زيمبابوى	-	-	1.88	13.31	-
الجابون	-	77.4	0.78	6.80	-
سيشل	8.9	-	3.06	35.85	-
الكاميرون	-	94.6	1.7	13.40	-
أفريقيا جنوب الصحراء	6.55	-	1.55	14.4	7.01

Source: World Bank Global Financial Development, at:

https://www.quandl.com/data/WGFD-World-Bank-Global-Financial-Development

The World Bank: Financial Inclusion Data, at:

http://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country

The World bank, Financial Sector, at:

https://data.worldbank.org/topic/financial-sector?view=chart

جدول رقم (4) :مؤشرات الاستقرار المالى في أفريقيا لعام 2017

المؤشر	الاستقرار المالي للمؤسسات المالية				الاستقرار المالي للاسواق المالية
الدولة	درجة التركز	مؤشر الاستقرار المصرفى	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض	نسبة رأس مال البنوك الى الاصول المرجحة بالخطر	التقلب فى اسعار الاسهم
الجزائر	78.8	22	–	-	–
تونس	40.8	22.3	14.5	12	6.8
المغرب	75.11	46.8	6.90	13.8	8
ليبيا	85.9	5.7	-	-	21.8
مصر	55.8	18.7	7.20	13.2	12.8
السودان	90	13.5	-	-	–
جيبوتي	–	14.6	-	-	–
افريقيا الوسطى	–	7.4	-	-	–
تشاد	–	12.15	-	-	–
غانا	32.2	7.13	14.7	-	–
كينيا	40.78	13.99	5.99	21.7	–
أوغندا	49.8	10.39	5.13	20.97	–
تنزانيا	49.77	11.97	8.6	18.85	–
رواندا	65.6	6.5	6.2	-	–
بوروندي	100	11.95	-	-	–
أثيوبيا	85.4	8.4	-	-	–
الكونغو الديمقراطية	66.8	–	-	17.5	–
نيجيريا	45.65	14.88	5.3	16.13	19.12
كوت ديفوار	71.5	5.5	-	-	–
توجو	100	1.4	-	-	–
أنجولا	64.2	11.4	-	-	–

سيراليون	100	5.4	31.7	33.9	–
مالي	78.6	6.09	-	-	–
موريتانيا	83	19.8	-	-	–
النيجر	78.9	13.7	-	-	–
بركينافاسو	78.9	–	-	-	–
جامبيا	100	7.8	-	-	–
غينيا	100	4.2	-	-	–
بنين	87.5	10.9	-	-	–
السنغال	64.5	5.12	18.8	18.7	–
ليبيريا	–	10.15	-	-	–
ساوتومي وبرنسيب	–	2.53	-	-	–
جنوب افريقيا	78	13.9	3.12	14.2	14.4
بتسوانا	65.3	9.5	3.7	19.97	3.6
جزر القمر	8.8	–	-	-	–
ليسوتو	96	8.44	3.9	15.22	–
مدغشقر	75.4	7	-	-	–
مالاوى	87	10.15	-	-	–
موريشيوس	48.5	12.17	7.2	18.4	4
موزمبيق	73.4	3.89	4.3	-	–
ناميبيا	74	7.5	1.55	14.2	18.25
سوازيلاند	–	15.7	6.6	-	–
زامبيا	46.8	2.52	-	-	–
غينيا الاستوائية	–	7.78	-	-	–
الجابون	93.3	11	7.5	7.8	–
سيشل	–	9.80	-	25.5	–
أفريقيا جنوب الصحراء	75.4	8.44	6.14	17.9	12.3

Source: World Bank Global Financial Development, at:

https://www.quandl.com/data/WGFD-World-Bank-Global-Financial-Development

The World Bank: Financial Inclusion Data, at:

http://datatopics.worldbank.org/financialinclusion/country

The World bank, Financial Sector, at:

https://data.worldbank.org/topic/financial-sector?view=chart

هوامش الدراسة

[1] Akhil Damodaran **, Financial Inclusion: Issues and Challenges** , 2016 ,pp 54-55, at: http\\:www.akgec.in/journals/july-Dec13/11-Akh.pdf

[2] د. حمزة محمود الزبيدى: **ادارة المصارف – استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، (عمان: مؤسسة الوراق،2000)، ص 166.

[3] Thorsten Beck, Robert cull, **Banking in Africa** , center for the study of African economies (CSAE), Working paper No. 16,(Oxford: CSAE, August 2013) , pp.2-3.

[4]World Bank , ,ports/tableview.asopxat: http//databank.worldbank.org/data/views/re world development indicators

[5] Thorsten Beck, Robert cull, **Op.cit.**, p. 8

[6] **. Op.cit ,** World Bank , World Development Indicators

[7] George C.Anayiotos, Havhannes Toroyan, **Institutional Factors and Financial Sector Development: Evidence from Sub-Saharan Africa** , IMF working paper No. 258,(Washington D.C.: IMF,NOV.2009), P.3

[8].World Bank , World Development Indicator, **Op.cit**.

[9]Cathrine Pattillo, **Sub- Saharan Africa Financial Sectors, Issues , Challenges and Strategies** , 2006 , p.9

at: http//www.hofstra.edu/pdf/biz_mlc_catherine_africa.pdf.

[10].pment Indicatorؤ World bank , World Develo, **Op.cit**.

[11] **ibid**

[12] World Bank , Global Financial Development , **Bank Private Credit to GDP** at: https://www.quandl.com/data/WGFD-World-Bank-Global-Financial-Development ؟

[13] **ibid**

[14] **ibid**

[15] David Tennant & Abiodun Folawewo, **Macroeconomic and Market Determinants of Banking Sector Interest Rate Spreads: Empirical Evidence from Law and Middle Income Countries** , Sep.2014 , p.8 , at: http:// sta.uwi.ed / conference/salises/.../tennant%20%20D.PDF.

[16] Bryan Enyih Ngu & Tsegaya Mesfin**: Measuring Commercial Bank Performance & Efficiency in Sub-Saharan Africa** , unpublished master thesis, (skovde, Sweden: university of skovde, school of technology and society ,2010) pp5-6

[17] Finance Formula **, Return on assets (ROA)** aT: http://www. Finance Formula.net/Return-on-Equity.html

[18] Finance Formula **, Return on Equity (ROE)** aT: http://www. Finance Formula.net/Return-on-Equity.html

[19]Jacob A.Bikker , & katharina Haff, **Measure of competition and concentration in the banking industry: a review of literature** , Sep.2000, pp.7-10, at: http:www.dnb.nl/…/measures%20of%20competion_tcm47-1457

[20] world bank global financial development: **Bank Concentration %**, at: http://www. www.quandl.com/data/WGFD-World-Bank-Global-Financial-Development?keyword = concentration %20rate%20%20development%20countries

[21] Kioyota Hiroyuki, **confronting the Global Financial Crisis: Bank Efficiency profitability and banking systems in Africa** , A paper prepared for the African economic conference on " fostering development in an era of financial and economic crises ,Addis Ababa, 11-13 Nov. ,2009, p.11

[22] Martin Brownbridge, **the causes of financial distress in local banks in Africa and implications for prudential policy** , united nations conference on trade and development (UNCTAD) Discussion paper No. 132,(Geneva: UNCTAD, MARCH 1998) , PP.13-14.

[23] Montfort Mlachila,et.al**, Banking in sub-Saharan Africa: the macroeconomic context** , international monetary fund, (Washington D.C.: international monetary fund, 2013) PP.16-17.

[24] **Ibid**, pp.18-19.

[25] **Ibid**, p20.

[26] لمزيد من التفاصيل انظر:

Thorsten Beck, Micheal Fuchs and Marilou, **Finance in Africa: Achievements and Challenges ,** available at: https://siteresources.worldbank.org/EXTAFRSUMAFTPS/Resources/chapter2.pdf

Eugene Bempong Nyantakyi and Mouhamadou Sy, The Banking System in Africa: Main Facts and Challenges, **African economic brief**, (Addis Ababa: AFDB, 2015).